

الذي وضعتها فيه المبادرة الفلسطينية، وإعادة خلط الأوراق، لتعود الى ما كانت عليه قبل الانتفاضة، وقبل مقررات دورة المجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر؛ وهي تسعى الى تشويه مكانة م.ت.ف. وخلق الانطباع بوجود ممثلين آخرين للشعب الفلسطيني، وامكان قبول الفلسطينيين بالتفاوض معها بدون م.ت.ف. وخارج المؤتمر الدولي، وبأقل من دولة مستقلة. ويعتبر اصحاب هذا الرأي ان الاشكال التي تتم فيها اللقاءات، والاطراف الاسرائيلية التي تشارك فيها، مسألة هامة، ويمكن أن تكون مصدراً لتفسيرات وتكهنات لا حاجة للطرف الفلسطيني بها. من هنا تصبح الحاجة ملحة للتمسك بقواعد الحوار مع القوى الديمقراطية في اسرائيل، ومن خلالها مع الاوساط الشعبية الاسرائيلية، في الندوات واللقاءات العلنية، والى الابتعاد من لقاءات الغرف المغلقة، ومع اوساط يمكن ان يفسر الالتقاء بها وكأنه تفاوض (بشير البرغوثي، «الحدرواجب، واليقظة المطلوبة»، المصدر نفسه، ١٩٨٩/٢/٢٣).

بأية فائدة، بل سيخفف، فقط، من عزلة اسرائيل، ومن سلبية وعقم موقفها الحالي». لكن عبد الشافي لا يرى مانعاً من استمرار الحوار واللقاءات مع الفئات الاسرائيلية التقدمية التي تعترف بحق الفلسطينيين في دولتهم المستقلة، وترى في قرارات المجلس الوطني، التي اتخذت في الجزائر، مواقف ايجابية، وتنادي بانعقاد المؤتمر الدولي والحوار مع م.ت.ف. ويعتقد عبد الشافي بأن الحوار مع هذه الفئات سوف يؤدي الى «تفعيل موقفها وتعزيز مصداقيتها داخل المجتمع الاسرائيلي»؛ غير أنه حذر من مخاطر الافراط في عقد هذه اللقاءات، أو المبالغة في أهميتها، حتى لا تترك انطباعات مضللة بأن ثمة تحركات فعلية نحو السلام (الطليبة، ١٩٨٩/٣/٢٦).

ورأى آخرون ان المراقب لردود الفعل الاسرائيلية الرسمية على المبادرة الفلسطينية، وعلى مطالبه العديد من الدول الاجنبية وأوساط الرأي العام العالمي بضرورة التجاوب مع هذه المبادرة، ان الحكومة الاسرائيلية تحاول، بالعديد من المناورات والصيغ الشكلية التي لا تغير من حقيقة موقفها المعروف والمرفوض، الافلات من المنازق

ربعي المدهون

الذي وضعتها فيه المبادرة الفلسطينية، وإعادة خلط الأوراق، لتعود الى ما كانت عليه قبل الانتفاضة، وقبل مقررات دورة المجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر؛ وهي تسعى الى تشويه مكانة م.ت.ف. وخلق الانطباع بوجود ممثلين آخرين للشعب الفلسطيني، وامكان قبول الفلسطينيين بالتفاوض معها بدون م.ت.ف. وخارج المؤتمر الدولي، وبأقل من دولة مستقلة. ويعتبر اصحاب هذا الرأي ان الاشكال التي تتم فيها اللقاءات، والاطراف الاسرائيلية التي تشارك فيها، مسألة هامة، ويمكن أن تكون مصدراً لتفسيرات وتكهنات لا حاجة للطرف الفلسطيني بها. من هنا تصبح الحاجة ملحة للتمسك بقواعد الحوار مع القوى الديمقراطية في اسرائيل، ومن خلالها مع الاوساط الشعبية الاسرائيلية، في الندوات واللقاءات العلنية، والى الابتعاد من لقاءات الغرف المغلقة، ومع اوساط يمكن ان يفسر الالتقاء بها وكأنه تفاوض (بشير البرغوثي، «الحدرواجب، واليقظة المطلوبة»، المصدر نفسه، ١٩٨٩/٢/٢٣).

بأية فائدة، بل سيخفف، فقط، من عزلة اسرائيل، ومن سلبية وعقم موقفها الحالي». لكن عبد الشافي لا يرى مانعاً من استمرار الحوار واللقاءات مع الفئات الاسرائيلية التقدمية التي تعترف بحق الفلسطينيين في دولتهم المستقلة، وترى في قرارات المجلس الوطني، التي اتخذت في الجزائر، مواقف ايجابية، وتنادي بانعقاد المؤتمر الدولي والحوار مع م.ت.ف. ويعتقد عبد الشافي بأن الحوار مع هذه الفئات سوف يؤدي الى «تفعيل موقفها وتعزيز مصداقيتها داخل المجتمع الاسرائيلي»؛ غير أنه حذر من مخاطر الافراط في عقد هذه اللقاءات، أو المبالغة في أهميتها، حتى لا تترك انطباعات مضللة بأن ثمة تحركات فعلية نحو السلام (الطليبة، ١٩٨٩/٣/٢٦).

ورأى آخرون ان المراقب لردود الفعل الاسرائيلية الرسمية على المبادرة الفلسطينية، وعلى مطالبه العديد من الدول الاجنبية وأوساط الرأي العام العالمي بضرورة التجاوب مع هذه المبادرة، ان الحكومة الاسرائيلية تحاول، بالعديد من المناورات والصيغ الشكلية التي لا تغير من حقيقة موقفها المعروف والمرفوض، الافلات من المنازق